الأمم المتحدة

A/ES-10/793–S/2018/766

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
13 August 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

مع استمرار التدهور الخطير للأوضاع، أجد نفسي مضطرا إلى أن أكتب إليكم مرة أخرى لأوجه انتباهكم إلى استمرار الحالة الحرجة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتحديدا، إلى الواقع الخطير الذي يواجهه المدنيون الفلسطينيون، الناتج مباشرة عن الاحتلال العسكري الإسرائيلي.

ففي ٨ آب/أغسطس، نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلية طوال الليل هجمات جوية عشوائية على كل أنحاء قطاع غزة المحاصر، فقتلت ثلاثة فلسطينيين، من بينهم امرأة حامل، هي إيناس خماش، البالغة من العمر ٢٣ سنة، وطفلتها بيان خماش البالغة من العمر ١٨ شهراً، ، أثناء وجودهم في منزلهم في دير البلح في وسط قطاع غزة. كما أسفر القصف العنيف من قبل الطائرات الحربية الإسرائيلية في مناطق مختلفة من غزة عن إصابة تسعة فلسطينيين آخرين على الأقل. إننا ندين بأشد العبارات هذه الهجمات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة المكتظ بالسكان، التي تزيد من تعريض حياة المدنيين للخطر وتحدث أضرارا بالممتلكات المدنية، بما في ذلك مركز ثقافي يوجد به ثاني أكبر مسرح في غزة.

إن تكثيف العدوان الإسرائيلي ضد قطاع غزة يهدد بمزيد من زعزعة استقرار الحالة على الأرض وبإشعال فتيل جولة أخرى من العنف القاتل، يتعين تفاديها بأي ثمن. فهذه الأعمال الإجرامية التي تقترفها السلطة القائمة بالاحتلال، بما فيها استخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين المدنيين العزل، تفاقم ما يعانيه شعبنا من أزمة حماية هي وخيمة أصلا، وتهدد بزيادة تصعيد التوترات وزعزعة استقرار الوضع، وهو أمر من الواضح أن من شأنه تعريض السلام والأمن الدوليين لمزيد من التهديد.

وكما أكدنا من قبل، فإن هذه الحملات الوحشية والإجرامية ضد سكان غزة المدنيين واستهداف إسرائيل المتعمد للأطفال الفلسطينيين وقتلها لهم ليست بالأمور الجديدة، بل إنها جاءت

160818 150818 18-13353 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في أعقاب نمط من أعمال قتل المدنيين الفلسطينيين عمدا، بمن فيهم الأطفال، في جميع أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة، في ظل إفلات تام من العقاب. ومن الواضح أن أعمال إسرائيل غير الأخلاقية واللاإنسانية وغير القانونية تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ويجب على المجتمع الدولي أن يحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عنها في نهاية المطاف.

وقد تجلى أيضا تمادي إسرائيل في استخدام القوة الفتاكة ضد المدنيين الفلسطينيين، واستخفافها القاسي والوحشي بالحياة البشرية، خلال مسيرة العودة الكبرى في غزة، في ٣ آب/أغسطس، إذ استمرت السلطة القائمة بالاحتلال في قتل المحتجين السلميين العزل، فأصابت فلسطينيين هما، معاذ زياد الصوري البالغ من العمر ١٥ سنة وأحمد يحي عطا الله ياغي البالغ من العمر ٢٥ سنة بجراح أودت بحياتهما، وألحقت إصابات بأكثر من ٢٢٠ شخصا، منهم ٩٠ شخصا بالذخيرة الحية. وبذلك يصل مجموع عدد الفلسطينيين الذين قتلوا منذ ٣٠ آذار/مارس إلى نحو ١٦٠ شخصا، منهم ٢٣ طفلا، ومجموع عدد المصابين إلى حوالي ٠٠٥ ١٥ شخص.

ونود التذكير بأن المدنيين الفلسطينيين في غزة يحتجون على الظروف التي لا تطاق والتي ظل الشعب الفلسطيني يواجهها طيلة الأعوام السبعين الماضية، بما في ذلك ٧٠ عاما من الحرمان، واحتلال استمر ٥١ عاما وأكثر من ١١ عاما من الحصار غير المشروع في غزة، حيث يوجد ٢ مليون مدني – منهم أطفال ونساء ورجال ومسنون ومرضى – محاصرين في وضع غير إنساني يؤثر على كل جانب من جوانب الحياة. ومع تزايد المعاناة التي تُلحَق بسكان القطاع المستضعفين المحاصرين، تزداد الآمال تقلصا وتشتد مشاعر اليأس، لا سيما في صفوف الشباب.

وإزاء هذه الخلفية للنشاط الإجرامي في غزة، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال أيضا استفزازاتها وأعمالها غير المشروعة التي لا تنتهي ضد الشعب الفلسطيني وأماكنه المقدسة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مما يزيد من تأجيج التوترات الحادة بالفعل ويستمر في زعزعة استقرار الحالة الهشة على الأرض.

وفي هذا الصدد، أغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية، في ٨ آب/أغسطس، المسجد الإبراهيمي في الخليل لمدة ٢٤ ساعة، فحالت بذلك دون دخول المصلين الفلسطينيين لأداء الصلاة ومنعت الأذان، في انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك الحق في حرية العبادة والدين، في الوقت الذي لم تسمح فيه إلا للزوار اليهود بالدخول إلى الموقع الإسلامي.

وطالما ظل العالم صامتا في وجه هذه الانتهاكات الصارخة، فإن مشروع إسرائيل الاستعماري الوحشي والتمييزي ضد الفلسطينيين الأبرياء سيستمر لا محالة. ولا بد من مواجهة ما يتعرض له الفلسطينيون رجالا ونساء وأطفالا تحت نير الاحتلال الإسرائيلي من أعمال القتل والإصابة من قبيل الجرائم المفجعة الوارد تفصيلها أعلاه. ولا يمكن لنا أن نقبل، كما ينبغي للمجتمع الدولي ألا يقبل، أن يُترك شعب يعيش تحت الاحتلال منذ أكثر من خمسة عقود عاجزا عن الدفاع عن نفسه، وأن يحرم من أساليب الحماية التي يوفرها القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، في حين تحابَى السلطة القائمة بالاحتلال ويُسمح لها بالاستمرار في الإفلات من العقاب على نحو صارخ، وهي تستهين بسيادة القانون وقدسية الحياة البشرية.

إننا نجدد دعوتنا المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى ضمان حماية الشعب الفلسطيني وسلامة ورفاه السكان المدنيين العزل المحتجزين تحت نير احتلال مستمر منذ أكثر من نصف قرن، ونتطلع إلى تقرير الأمين العام ومقترحاته بشأن سبل ووسائل توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك من خلال آلية حماية دولية، عملا بقرار الجمعية العامة دإط-١٠/٢٠. ونؤكد من جديد على أن السكان المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي، بما في ذلك في قطاع غزة، يجب أن تُكفل لهم الحماية، ولا يمكن أن يظلوا مستثنين من الالتزامات والتعهدات المقطوعة بحماية المدنيين في جميع الظروف مما يرتكب ضدهم من فظائع وانتهاكات صارخة للقانون.

ونحث جميع أعضاء المجتمع الدولي وجميع المنظمات المعنية على التدخل الفوري وإبداء الشجاعة الأخلاقية والسياسية اللازمة لإيقاف سلوك إسرائيل غير القانوني وغير الأخلاقي، بما في ذلك الاحتلال غير القانوني للأرض الفلسطينية والحصار الخانق المفروض على قطاع غزة، في انتهاك صارخ للالتزامات التي يفرضها القانون الدولي على السلطة القائمة بالاحتلال، ولوضع حد لإفلات إسرائيل المستمر منذ وقت طويل من العقاب على الجرائم الدولية.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٤٣ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432–S/2000/921) إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٨ (A/ES-10/792–S/2018/746) سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان هذه التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم لدولة فلسطين
لدى الأمم المتحدة